

٢٠ - إحياء الموات

● **الموات:** هي الأرض التي لا مالك لها، وهي الأرض المنفكة عن الاختصاصات، وملك معصوم. والاختصاصات كمجاري السيول ، ومواضع الحطب، ومناطق الرعي، والمصالح العامة كالحدائق والمقابر.

وملك المعصوم هو ما ملكه الإنسان ، والمعصوم من بنى آدم أربعة: المسلم .. والمعاهد .. والذمي .. والمستأمن.

فهؤلاء لا يجوز لأحد الاعتداء على ما يملكون من مال.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة/١٩٠].

● حكمة مشروعية إحياء الموات:

إحياء الموات فيه اتساع لدائرة الرزق، وثواب لمن حسنت نيته، وانتفاع المسلمين بما يخرج من الأرض من طعام وغيره، ومن زكاة تفرق على المستحقين، ومن صدقة تعطى المساكين.

● فضل إحياء الموات لمن حسنت نيته:

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ عَرْسًا، أَوْ يَرْزَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ». متفق عليه^(١).

● حكم إحياء الموات:

١- من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد فهي له من مسلم وذمي، بإذن الإمام وعدمه، في دار الإسلام وغيرها، ما لم تتعلق بمصالح المسلمين كالمقبرة، ومحل الاحتطاب ونحوها، وموات الحرم، وعرفات فلا يملك بالإحياء.

عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسْتْ لَأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ». أخرجه البخاري^(٢).

٢- إذا رأى الإمام ضبط الأمور، وتحقيق العدل، وقطع الزراع، فأمر الناس أن يستأنفوا عند الإحياء فتجب طاعته؛ لأن طاعة ولی الأمر واجبة في غير معصية الله.

١- قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْمُنْكَرُ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَيْءٍ

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري برقم (٢٣٢٠) واللفظ له، ومسلم برقم (١٥٥٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٣٣٥).

فَرُدُودُهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحَسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ [النساء / ٥٩].

٢- وقال الله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّهُنَّ سَبَعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران / ٢٩].

● كيفية إحياء الأرض الموات:

يحصل إحياء الأرض بما يلي:

إما بحائط منيع مما جرت به العادة، أو بإجراء الماء، أو حفر بئر فيها، أو غرس شجر، ويرجع في ذلك إلى العرف في كل زمان ومكان ، فما عاد الناس إحياءً فإنه تملك به الأرض الموات. فمن أحياها إحياءً شرعاً ملكها بجميع ما فيها، كبيرة كانت أو صغيرة، وإن عجز فلإمام أخذها وإعطاؤها لمن يقدر على إحيائها والانتفاع بها.

● حكم تملك الأرض القرية:

الأرض الواقعة في البلد، أو القرية منه لا تملك إلا بإذن الإمام.

فقد يحتاجها المسلمون لمقبرة، أو بناء مسجد، أو مدرسة ، أو مستشفى ، أو حفر بئر ونحوها، وامتلاكها يفوّت هذه المصالح العامة.

والأرض الموات التي ينحدر سيلها إلى أرض مملوكة فهي تبع لها على وجه الاختصاص، لا يسوغ إحياؤها ولا إقطاعها لغير أهل الأرض المملوكة إلا بإذنهم ؛ دفعاً للضرر عنهم.

● ما يجوز للإمام إقطاعه:

يجوز للإمام إقطاع موات لمن يحييه، وإقطاع الجلوس في الأسواق الواسعة للبيع والشراء ما لم يضيق على الناس، ومن غير إقطاع يجوز الجلوس فيها لمن سبق، فإن سبقاً معاً اقترعا.

وإذا اختلف الناس في الطريق جعل سبعة أذرع، وللحاكم تنفيذ ما تتحقق به المصلحة العامة لأهل بلده ، وذلك يختلف باختلاف البلاد والطرق وال الحاجة.

● حكم الحجر على الأرض:

التحجر لا يفيد التملك، وإنما يفيد الاختصاص والأحقية من غيره لأن يحيط الأرض بجدار ليس بمنع، أو بشبك، أو خندق، أو حاجز ترابي ، أو يحفر بئراً ولا يصل إلى الماء.

فهذا يضرب لهولي الأمر مدة لإحيائها، فإن أحياها إحياءً شرعاً وإلا نزعها من يده وسلمها لمتشوف لإحيائها ، قادر على استثمارها ، والانتفاع بها.

● صفة السقي من الماء المباح :

يجوز لمن في أعلى الماء المباح كماء النهر والوادي السقي وحبس الماء إلى الكعبين، ثم يرسله إلى مَنْ تحته من غير أنه.

● حكم اتخاذ الحمى:

ال المسلمين شركاء في ثلاث: في الماء، والكلا، والنار.
ولا يجوز الحمى إلا لمصالح المسلمين العامة.

ويجوز للإمام دون غيره حمى مرعىً للدواب والخيل التي تَتَّبع بيت مال المسلمين كخيل الجهاد، وإبل الصدقة ونحوهما ما لم يضر بالمسلمين.

ومَنْ سبق إلى مباح وحازه فهو له كصيد، وعنبر، وحطب ونحو ذلك.

● حكم التعدي على حق الغير:

يحرم على المسلم الاعتداء على حق غيره من مال، أو عقار وغيرهما.

١ - قال الله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٢٩].

٢ - وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شَيْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طُوقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». متفق عليه^(١).

٣ - وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ أَخْذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». أخرجه البخاري^(٢).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري برقم (٢٤٥٣) واللفظ له، ومسلم برقم (١٦١٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٤٥٤).